CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-ABS/8/5/Add.1
26 October 2009

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص للحصول وتقاسم المنافع
الاجتماع الثامن
مونتريال، 9-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

تجميع لأي آراء ومعلومات أخرى مقدمة من الأطراف، والحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمعات الأصلية والمحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين، متعلقة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وبناء القدرات وطبيعة النظام الدولي

إضافة

تقرير مقدم من غرفة التجارة الدولية

مذكرة من الأمين التنفيذي

1- يعمم الأمين التنفيذي طيه آراء ومعلومات قدمتها غرفة التجارة الدولية ذات صلة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، وبناء القدرات والطبيعة كإضافة إلى التجميع المتعلق بأي آراء ومعلومات أخرى المتاح بوصفه الوثيقة UNEP/CBD/WG-ABS/8/5.

2- ومن أجل سهولة الرجوع إليها، ترد أجزاء التقرير التي تتطابق مع عناصر نص المرفق الأول بالمقرر 12/9 مظللة. وبخلاف ذلك، يرد النص في الشكل الذي تسلمته الأمانة.

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أي آراء ومعلومات أخرى متعلقة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، وبناء القدرات والطبيعة وفقا لهيكل الملحق الأول بالمقرر 12/9[1]

ثالثا- العناصر الرئيسية

دال- *المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية*[2]

غرفة التجارة الدولية

تتقاسم شركات الأعمال مصلحة مشتركة مع المجتمعات الأصلية والمحلية تتمثل في المزيد من الشفافية وإمكانية التنبؤ والتوازن بين منافع وتكاليف اللوائح المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع على الصعيدين الوطني والدولي. وتشدد شركات الأعمال على التزامها المستمر بعدم تسويق الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها إلا على أساس الموافقة المسبقة عن علم لأصحاب المصلحة المعنيين وشروط متفق عليها بصورة متبادلة، بما يتماشى مع مبادئ بون التوجيهية.

وتستكمل التعليقات التالية التقرير الذي قدمته غرفة التجارة الدولية، في 30 أبريل/نيسان 2009، إلى فريق الخبراء التقنيين المعني بالحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وتقاسم منافعها التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي.[3]

- **استعمال نظام الملكية الفكرية القائم**

هناك عدة وسائل ممكنة لحفظ وحماية وتعزيز المعارف التقليدية باستعمال نظام الملكية الفكرية القائم. ولا تتوافق أي منها تماما مع الظروف الخاصة بالمعارف التقليدية، ولكن من الممكن أن تكون مفيدة في حالات محددة. ومن أمثلة ذلك:

- براءات الاختراع (بالنسبة للمعارف التقليدية التي ليست معارف عامة، أو المستعملة في تطوير معارف تقليدية عامة جديدة أو تطبيق جديد للمعارف التقليدية في مجال تقني محدد)، التي يتزايد تقديم طلبات بشأنها في مجال تطوير الأدوية التقليدية؛
- العلامات التجارية (بما فيها العلامات التجارية المرخصة)، التي يمكن أن تستعملها السلطات المختصة لضمان منشأ البضائع، أو معايير قياسية أخرى تفي بها؛
- العلامات الجغرافية (التي تنفذ في بعض الأحيان من خلال قوانين العلامات التجارية) التي يمكن أن تستعمل أيضا في الحالات التي تكون فيها البضائع التقليدية ذات جودة معينة أو سمعة محددة أو أي خصائص أخرى تعزى أساسا إلى المنشأ الجغرافي؛
- التصميمات وحقوق التأليف والنشر المسجلة، التي قد تكون مفيدة بصفة خاصة لحماية التعبيرات المتعلقة بالمعارف التقليدية؛
- حقوق تنوع النباتات؛
- المعلومات السرية أو حماية سرية التجارة، التي قد تكون مفيدة إذا كانت المعارف التقليدية المشار إليها سرية. وعادة ما تفشى هذه المعلومات بموجب حماية الاتفاقات المتعلقة بالسرية.

---

[1] من أجل سهولة الرجوع إليه، يرد نص الملحق الأول بالمقرر 12/9 المعاد تقديمه في هذه الوثيقة مظللا. ووفقا للقرار المتخذ في الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالحصول وتقاسم المنافع بشأن عدم التمييز بين النقاط التي ترد في شكل دائرة والتي ترد في شكل مربعات، تم ترقيم العناوين الفرعية الواردة تحت "المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية" و"القدرات" ترقيما تسلسليا.

[2] لا يخل هذا العنوان بالنطاق الفعلي للنظام الدولي.

[3] "المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية" – 30 أبريل/نيسان 2009، http://www.iccwbo.org/uploadedFiles/ICC/policy/intellectual_property/Statements/ICC%20Submission%20to%20TEG%20on%20TK%2030%20April%2009.pdf.

وفي حين قد يشعر البعض أن هذه الآليات ليست سهلة التنفيذ أو غير مكلفة، فإنه قد يكون أفضل من الناحية العملية في حالات كثيرة استعمال نظم المعارف التقليدية القائمة التي تم تجربتها واختبارها على أفضل وجه بدلا من انتظار نظم جديدة محتملة وغير مختبرة.

- **قواعد البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية**

ليس هناك شك في أن قواعد البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية المسجلة على الحاسوب يمكن أن تسهم بصورة مفيدة في الحماية الدفاعية للمعارف التقليدية. وفي الحالات التي تتوافر فيها قواعد البيانات هذه، والتي يمكن لمفتشي براءات الاختراع من الاطلاع عليها، فإنها يمكن أن تساعد على منع إصدار براءات اختراع غير صحيحة لاختراعات معروفة بالفعل، أو بديهية مما هو معروف بالفعل. غير أن حالة المعارف في قواعد البيانات هذه يجب أن تكون واضحة.

وقد جمعت الهند قاعدة بيانات تتعلق بالمعارف الطبية التقليدية، تعرف باسم "المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية" (Traditional Knowledge Digital Library).[4] وأتيحت قاعدة البيانات للمكتب الأوروبي لبراءات الاختراع. غير أنها لا تتاح لعامة الجمهور وبناء على ذلك، فهي ليست في المجال العام، نتيجة مخاوف من أن تشجع الآخرين على استخدامها بدون اتفاق مسبق أو تقاسم للمنافع. وعلى الرغم من ذلك ومن أجل أن تكون قاعدة البيانات فعالة، يجب أن يتيح مفتش براءات الاختراع الأعمال السابقة ذات الصلة التي أشار إليها إلى المتقدمين بطلب للحصول على براءة اختراع. واقترح بالفعل أن تستعمل المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية كنموذج للبلدان التي تسعى إلى حماية معارفها التقليدية من سوء التخصيص.[5]

ويمكن أيضا استعمال قواعد البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية مباشرة لتعزيز الحماية الإيجابية للمعارف التقليدية. ويمكن منح الأطراف المهتمة بالأمر حق الاطلاع على قاعدة البيانات بموجب اتفاقات تتعلق بالسرية، تنص بصفة خاصة على الحصول وتقاسم المنافع (انظر الفقرة 1 أعلاه). وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل الاتفاقات المتعلقة بالمعلومات الواردة في قواعد البيانات هذه كدليل أولي على أنه تم الحصول عليها بطريقة مشروعة.

- **المطالبات المتعددة بملكية المعارف التقليدية**

يجب أن يكون أي نظام للحصول وتقاسم المنافع يتعلق بالمعارف التقليدية عمليا لكي يكون فعالا. والهدف من اتفاقية التنوع البيولوجي هو تسهيل الحصول على الموارد الجينية وتعزيز استعمالاتها المستدامة، وليس منعها. وينطبق ذلك على المعارف التقليدية بموجب المادة 8ي. وترغب غرفة التجارة الدولية في أن تعيد التشديد على أهمية هذا الأمر. وإذا كانت المعارف التقليدية موضع مطالبات متعددة بالملكية أو الحق عليها، فمن المرجح أن تكون أوجه عدم اليقين المشمولة في الحصول عليها وتطويرها عالية جدا لتبرير التطوير إلا في حالات استثنائية جدا. ويعتبر هذا الأمر هاما جدا عندما تؤدي المطالبات المتنافسة إلى التشكيك في صحة اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع بين مقدمي المعارف التقليدية الشرعيين ومستخدميها.

ويجب أن تكون الصناعة قادرة على الاعتماد على الحقوق المكتسبة من حائزي المعارف التقليدية المناسبين بموجب النظم الوطنية للحصول وتقاسم المنافع. وفي حالات النزاع، ينبغي تسويتها بين مختلف الأطراف التي تطالب بحيازة المعارف التقليدية موضع النزاع، بدون إشراك الجهات المرخص لها باستعمال تلك المعارف والتي تصرفت بطريقة سليمة وبحسن نية وبدون إنقاص حقوقها. وإذا كانت الجهات الفاعلة من شركات الأعمال أو الجهات الأخرى التي تسعى إلى الحصول على المعارف التقليدية لا تستطيع الاعتماد على اتفاقات صحيحة بشأن الحصول وتقاسم المنافع، فإن ذلك سيقلل من حافزها على الحصول عليها وسيفقد الجميع المنافع.

---

[4] انظر معلومات عن "المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية" المتاحة في http://www.tkdl.res.in/tkdl/langdefault/common/Abouttkdl.asp?GL=Eng

[5] تتمتع هذه البلدان بحرية ادعاء أن الإقرار الأصلي المشار إليه في قاعدة البيانات يختلف عن الاختراع الجديد المزعوم، وأن المعلومات الواردة في قاعدة البيانات لم تكن متاحة بالفعل للجميع.

1) تدابير تضمن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال المعارف التقليدية مع حائزي المعارف التقليدية وفقا للمادة 8(ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي

2) تدابير تضمن أن يتم الحصول على المعارف التقليدية وفقا للإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع

3) تدابير لمعالجة استعمال المعارف التقليدية في سياق ترتيبات تقاسم المنافع

4) تعريف أفضل الممارسات لضمان احترام المعارف التقليدية في البحوث المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع

5) إدراج المعارف التقليدية في إعداد النصوص النموذجية لاتفاقات نقل المواد

6) تعريف الفرد أو السلطة التي تمنح حق الحصول وفقا للإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع

7) الحصول بموافقة حائزي المعارف التقليدية

8) عدم الحصول على المعارف التقليدية بطريقة ملتوية أو بالإكراه

9) الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة مع حائزي المعارف التقليدية، بما فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية، عندما يتم الحصول على المعارف التقليدية

10) وضع مبادئ توجيهية دولية لمساعدة الأطراف في إعداد تشريعها المحلي وسياساتها المحلية

11) إقرار على الشهادة المعترف بها دوليا عما إذا كانت هناك أي معارف تقليدية ذات صلة وعن هوية مالكي المعارف التقليدية

12) توزيع المنافع الناشئة عن المعارف التقليدية على مستوى المجتمع

هاء – القدرات

غرفة التجارة الدولية

تدعم غرفة التجارة الدولية تدابير بناء القدرات كوسيلة لتحقيق الحصول والتقاسم العادل والمنصف للمنافع. ويمكن أن تحسن هذه الجهود قدرة الأطراف على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وفي نهاية الأمر، الآليات بموجب النظام الدولي. ويسرد القسم الفرعي ثالثا–هاء–1 من المرفق بالمقرر 12/9 عددا من المجالات التي يمكن فيها بذل الجهود فيما يتعلق ببناء القدرات. ويقدم كل مجال من هذه المجالات الفرص الممكنة لجهود بناء القدرات وتوفير الموارد التي يمكن أن تساعد الأطراف في بناء القدرات وحشد الموارد اللازمة لوضع نظم واضحة وتتسم بالشفافية للحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك نقاط اتصال وطنية وسلطات وطنية مختصة، بما يتماشى مع نهج توصل مقدمو ومستخدمو الموارد الجينية لشروط متفق عليها بصورة متبادلة وقابلة للإنفاذ. ويمكن استعمال آليات التمويل القائمة، مثل آليات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، للمساعدة في تمويل مثل هذه المبادرات.

وتشجع غرفة التجارة الدولية النظر في النقاط التالية التي يمكن أن تفيد في الجهود المتعلقة ببناء القدرات. وتتبع النقاط الواردة أدناه العناوين والترقيم الوارد في المرفق بالمقرر 12/9.

1) تدابير لبناء القدرات على جميع المستويات ذات الصلة بغرض ما يلي:

(أ) وضع التشريع الوطني

غرفة التجارة الدولية

إن اليقين القانوني من أهم العناصر اللازمة لبناء اقتصاد ابتكاري. ويختلف الوضع الجغرافي والجغرافي السياسي والاقتصادي لكل بلد، مما يجعل "النهج الواحد الذي يناسب الجميع" لا يؤدي في الغالب إلى نتائج مشجعة في جميع البلدان. وتعتبر الحكومات الوطنية في أفضل موقع لتحديد أنواع الأدوات التي يمكن أن تسهل بحوثها وتنمية قدراتها. ويعتبر التشريع الوطني الذي يسمح بالتنبؤ والتسهيلي الذي تعده الحكومات الوطنية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين هاما جدا نحو تعزيز قدرات البحوث والتنمية لبلد ما. ولن يجذب مثل هذا التشريع، في حالة تنفيذه بصورة ملائمة، الباحثين فحسب، بل أيضا استثمارات القطاعين الخاص والعام. ويمكن أن تكون جهود بناء القدرات مستهدفة بحيث يكون للبلدان الأقل نموا القدرة على تطوير مثل هذه النظم بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي.

(ب) المشاركة في المفاوضات، بما في ذلك المفاوضات بشأن إبرام العقود و(ج) تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

غرفة التجارة الدولية

بعد وضع تشريع وطني مناسب، ينبغي أن تراعي البلدان مدى تعقيد المفاوضات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع. وينبغي أن يكون التدريب (في المجالين القانوني والعلمي) والأدوات الملائمة (مثل تكنولوجيا المعلومات) جزءا من أي تدبير يتعلق ببناء القدرات.

ومن شأن زيادة قدرات تكنولوجيا المعلومات وأدوات الاتصالات أن تزيد شفافية نظم الحصول وتقاسم المنافع والوعي بها، مما يساعد بدوره على تعزيز الامتثال. وفي هذا الصدد، قد تود البلدان أيضا أن تنظر في تطوير أو تعزيز قدراتها من حيث التكنولوجيات التي تدعم التصنيف والبحوث المرتبطة به.

كما يمكن أن تساعد جهود بناء القدرات في إعداد الخلفية اللازمة في مبادئ قانون العقود والمفاوضات بحيث يمكن لمقدمي الموارد من الحكومة وغير الحكومة، بمن فيهم ممثلو المجتمعات الأصلية والمحلية من المشاركة بصورة أكثر فعالية في النظام المنشود في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والذي سيكون في النظام الدولي.

(د) وضع واستعمال وسائل التقييم

غرفة التجارة الدولية

تتوقف القدرة على اشتقاق منافع من الموارد المتاحة على الرؤية الملائمة لقيمة الموارد المشار إليها. ولا يتعين على البلدان العمل من الصفر فيما يتعلق بتقييم هذه الموارد. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تنظر البلدان في أفضل الممارسات القائمة وأن تتابع أعمال مختلف المنظمات المنغرسة بالفعل في هذه الأنشطة، مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، التي اضطلعت ببحوث هامة في هذا المجال. ويمكن تصميم تدابير بناء القدرات لمساعدة البلدان في بناء قاعدة معارفها المتعلقة بهذه الأمور.

(هـ) التنقيب البيولوجي ودراسات البحوث والتصنيف المرتبطة به

غرفة التجارة الدولية

يمكن تعزيز أنشطة بناء القدرات في البلدان التي تتوافر فيها بكثرة الموارد الجينية عن طريق وضع قواعد متسقة وتتسم بالشفافية في مجال التنقيب البيولوجي. ومن المرجح أن تجذب البلدان الباحثين والمستثمرين المهتمين بالأمر إذا وثقت بما

فيه الكفاية مواردها المتاحة وأدرجتها في سجلات. وعادة ما تنفذ عملية تنظيم الموارد الجينية هذه عن طريق مبادرات حكومية.

ويعد مركز "ساراواك" للتنوع البيولوجي بماليزيا من الأمثلة لمنطقة تسجل مخزونها من الموارد عن طريق توثيق وتصنيف مواردها الجينية واتفاقات نقل المواد وتعزيز البحوث وتطوير القدرات.[6]

(و) رصد الامتثال وإنفاذه

غرفة التجارة الدولية

يمكن أن تحتاج الأطراف إلى دعم في إعداد نظمها لمساعدتها في بعض مسائل الرصد أو الإنفاذ أو الامتثال في سياق الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة بين مقدمي ومستخدمي الموارد الجينية. ولا ينبغي تفسير ذلك كترخيص للحكومة بأن تتدخل في الحالات التي ليست هي طرفا في اتفاق بشأن الحصول وتقاسم المنافع. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تركز جهود بناء القدرات على قدرة المقدمين والمستخدمين على إنفاذ الشروط المتفق عليها بينهم، عند الاقتضاء، في مختلف البلدان. وعلى سبيل المثال، قد يتطلب الأمر جهود للمساعدة في إنشاء محاكم محلية ذات اختصاصات وسلطات كافية، لتحديد حالات انتهاك أحكام العقود، بما يتماشى مع المبادئ العامة لقانون العقود، في بعض البلدان الأقل نموا.

كما يمكن أن تهدف جهود بناء القدرات إلى تثقيف الأطراف المتعاقدة في اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع بشأن استعمال آليات تعاقدية لرصد الامتثال لشروط مثل هذه الاتفاقات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب الأمر بعض مهام الرصد التي تشتمل على آليات إدارية، من خلال سلطة وطنية مختصة، لحفظ سجلات المعاملات المتعلقة بالحصول عملا بالقانون الوطني. كما أن كل بند من هذه البنود هاما لتسهيل امتثال المقدمين والمستخدمين للقوانين الوطنية.

(ز) استعمال الحصول وتقاسم المنافع في أغراض التنمية المستدامة

غرفة التجارة الدولية

يمكن أن يكون الحصول وتقاسم المنافع وسيلة مفيدة لتعزيز قدرات البحوث والتنمية التي تعتبر جزءا هاما من جهود التنمية المستدامة. وتشجع غرفة التجارة الدولية الأطراف على تخصيص المنافع التي تحصل عليها لمواصلة بناء القدرات. ومنذ اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي والتصديق عليها من جانب الأطراف فيها، وضعت عدة بلدان لوائح متعلقة بالحصول وتقاسم المنافع أو هي بصدد وضعها. ومن الهام أن تستفيد البلدان من خبرات البلدان الأخرى. ولا يمكن تحقيق ذلك سوى عن طريق برامج ترويج وتبادل مفتوح للمعلومات بين الحكومات حول الوسائل التي تعزز بها عملية تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع الاستثمار في بلدها. ومن أمثلة جهود الترويج هذه هي ندوة جمعيات الصناعات البيولوجية في اليابان التي تركز على تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع في اليابان.[7]

ولدى العديد من البلدان برامج لتحسين سلالات المحاصيل التي تعتبر أغذية أساسية أو رئيسية لاقتصادها أو التي طورت برامج التكنولوجيا البيولوجية في قطاع الصحة لتعزيز الأهداف المتعلقة بالصحة العامة وتطوير منتجات للتصدير.[8] وستعتمد البحوث في مجالي الزراعة والصحة في كثير من الأحيان على الحصول الميسر على الموارد الجينية من البلدان. وعلى سبيل المثال، تقدم المعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة التابعة للفاو نظاما نموذجيا متعدد الأطراف للحصول وتقاسم المنافع في مجال الأغذية والزراعة. ومن أجل ضمان أن تسهم نظم الحصول وتقاسم المنافع في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان التي تعتمد على مثل هذه البرامج للتنمية الاقتصادية فضلا عن تشجيع

---

[6] http://www.sbc.org.my/.

[7] http://www.apfed.net/dialogue/pdf/200901_biodiv/7sumida.pdf.

[8] "تطوير التكنولوجيا البيولوجية الكوبية" Ernesto Lopez, Boris E. Acevedo, Ricardo Silva, Blanca Tormo, Ricardo Montero and Luis Herrera, 2 7 t h September, 2002 http://gndp.cigb.edu.cu/NEWS/PDF/Development%20Cuban%20Biotech.pdf and "The Biotechnology Promise: Capacity-building for Participation of Developing Countries in the Bioeconomy" - UNCTAD, 2004.

أهداف السياسات العامة مثل الصحة والأمن الغذائي، من الضروري أن تأخذ الحكومات في الحسبان أثر نظم الحصول وتقاسم المنافع على مثل هذه البرامج الداخلية.

2) عمليات تقييم ذاتي للقدرات الوطنية التي ستستعمل كخطوط إرشادية للمتطلبات الدنيا لبناء القدرات

3) تدابير لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها

غرفة التجارة الدولية

تدعم غرفة التجارة الدولية هدف اتفاقية التنوع البيولوجي المتمثل في تعزيز تطوير ونشر التكنولوجيات ذات الصلة بالموارد الجينية. حيث أن السياسات العامة الفعالة المتعلقة بتطوير التكنولوجيا ونقلها ليس لديها القدرة على تحويل الموارد الجينية الخام إلى منتجات وتكنولوجيات مفيدة فحسب، بل لديها القدرة على دفع التنمية الاقتصادية وزيادة القدرات التكنولوجية للبلدان. وتعتقد غرفة التجارة الدولية أنه من مصلحة الحكومات بناء قدرات ابتكاريه داخليا وتطوير تكنولوجيات تحقق النجاح في الأسواق العالمية، بدلا من الاعتماد في المدى الطويل على تكنولوجيات من بلدان أخرى. ولذا من الهام أن تراعي السياسات العامة المتعلقة بتطوير التكنولوجيا ونشرها الحاجة إلى تشجيع كل من الابتكارات المحلية المستدامة ونقل التكنولوجيا.

ولا يحدث تطوير التكنولوجيا المتعلقة بالموارد الجينية ونقلها في فراغ ويجب أن يُدعم بسياسات عامة ملائمة في مختلف المجالات. وتشتمل هذه المجالات على تطوير قوة عمل مدربة جيدا ومثقفة، وتقديم حوافز ضريبية ملائمة، وضمان حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية، ووضع الإطار القانوني اللازم لدعم نظام إصدار التراخيص لهذه الحقوق يستند إلى السوق، ووضع لوائح تؤيد الاستثمار والتجارة، وتوفير حوافز تمويلية لإجراء البحوث، وتطوير وتوثيق الموارد الجينية، وتنفيذ سياسات عامة ملائمة في مجالات أخرى.

وعادة ما يحدث نقل التكنولوجيا في سياق المعاملات التجارية، وبالتالي فإن دورها لا يقتصر على كونها وسيلة لنقل التكنولوجيا، ولكن كوسيلة أيضا لخلق الوظائف والتأثير على الاقتصادات المحلية. ولدى اتخاذ قرار بشأن الشركاء الذين يتم اختيارهم للتعاون في مجال التكنولوجيا، يولي ملاك التكنولوجيا أهمية كبيرة بالسياسات العامة الإيجابية التي تشجع على الابتكارات القائمة على الموارد الجينية، واحترام العقود، وأطر السياسات العامة الصديقة للأسواق وقوة العمل المدربة بصورة ملائمة. ومن المرجح أن تجذب السياسات العامة الفعالة المتعلقة بنقل التكنولوجيا ملاك التكنولوجيا لغرض تطوير هذه الموارد. ويحتاج مطورو التكنولوجيا في كل من القطاعين الخاص والعام إلى حوافز وأطر تنظيمية توفر الوضوح واليقين القانونين، لتبرير الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للبحث والتطوير في مجال الموارد الجينية.

وينبغي على المفاوضين مراعاة النقاط التالية عند تحديد السياسات العامة اللازمة لتطوير ونقل التكنولوجيات المتعلقة بالموارد الجينية.

- أن التكنولوجيات المتعلقة بالموارد الجينية متنوعة جدا، بما يتماشى من تنوع القطاعات التي تتعامل بالموارد الجينية ومختلف التقنيات المستخدمة من جانب هذه القطاعات لإضافة قيمة إليها.
- يتم تطوير هذه التكنولوجيات في مختلف أنحاء العالم، بما فيها الاقتصادات النامية والناشئة. وهناك دروس هامة يمكن الاستفادة منها في هذه الاقتصادات. حيث لدى العديد من البلدان ذات الاقتصادات النامية والناشئة برامج لتحسين سلالات النباتات في المعاهد الزراعية الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك، قدمت طلبات براءات اختراع من اقتصادات ناشئة مثل ماليزيا، الرائدة عالميا في تحسين سلالات زيت النخيل، تتعلق بالعديد من المنتجات والطرائق والتكنولوجيات التي تستخدم زيت النخيل. وكمثال آخر، فإن البرازيل هي الرائدة عالميا في تكنولوجيات تحسين سلالات قصب السكر المستخدم في إنتاج الوقود الأحيائي. وهناك أيضا عدد من صناعات التكنولوجيا البيولوجية المتطورة في عدة اقتصادات نامية مثل كوبا والصين والبرازيل والهند

وبرامج تكنولوجيا بيولوجية ناشئة في العديد من البلدان الأخرى مثل باكستان وإيران.[9] كما يمكن الاضطلاع بعمليات تعاون عبر وطنية بين مؤسسات من بلدان مختلفة (انظر دراسة الحالة المتعلقة بتنزانيا – الإطار 1).

الإطار 1

تشترك جمهورية تنزانيا المتحدة في مشروع البرنامج الإقليمي وشبكة البحوث في شرق أفريقيا المعني بتطوير السياسات التكنولوجيا البيولوجية والسلامة الأحيائية والتكنولوجيا البيولوجية (www.b.o-earn.org؛ وهي شبكة إقليمية في شرق أفريقيا تتعاون مع السويد في توفير تدريب في مجال الأدوات الجينية الجزيئية وغيرها من المجالات ذات الصلة بالتكنولوجيا البيولوجية). ومن خلال هذا المشروع يتعاون معهد "ميكوشيني" (Mikocheni) للبحوث الزراعية وجامعة دار السلام مع الجامعة السويدية للعلوم الزراعية، والمعهد الملكي للتكنولوجيا وجامعة "لوند" (Lund) في مجالات التكنولوجيا البيولوجية الزراعية والصناعية والبيئية فضلا عن السلامة الأحيائية ويتمثل معظم هذا التعاون في تقديم المساعدة التقنية والتدريب على مستوى ما بعد الجامعة. وتتعاون جامعة "سوكوين" (Sokoine) الزراعية مع المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بالماشية (ILRI)، وهو عضو في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) في تطوير علامات الجينات لمختلف حالات الماشية. ويشتمل ذلك على أدوات تشخيص الأمراض وطرائق تحديد الطفيليات والأمراض – والعلامات المقاومة للأمراض (مقتطف من The Biotechnology Promise: Capacity-building for Participation of Developing Countries in the Bioeconomy" - UNCTAD, 2004 http://stdev.unctad.org/docs/biotech.pdf)

- وفي حين تلعب شركات الأعمال دورا أوليا في مجال الابتكارات، فإن القطاع العام أيضا يضطلع بأنشطة ابتكاريه، في كثير من الأحيان من خلال شراكات مع القطاع الخاص. ويسلط نجاح عدة شراكات بين القطاعين العام والخاص الضوء على أهمية البناء على نماذج ناجحة تعمل بالفعل (انظر دراسة حالة الخاصة باسترا زينيكا–جامعة غريفيث – الإطار 2).

الإطار 2

إن الشراكة المعروفة باسم Queensland's Biodiversity بين جامعة جريفيث واسترا زينيكا تعتبر نموذجا ناجحا. وهي شراكة استرشادية من حيث تقديم مثالا لمجموعة كبيرة من المنافع القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، والاضطلاع ببحوث رفيعة المستوى في البلدان المقدمة للموارد، وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية وتحقيق منافع هامة لحفظ التنوع البيولوجي. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذا التعاون في تقرير معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة المعنون " Queensland Biodiscovery Collaboration the Griffith University, AstraZeneca Partnership for Natural Product Discovery: An Access and Benefit Sharing Case Study"- www.ias.unu.edu/sub_page.aspx?catID=111&dd1ID=169)

كما يمكن أن تدعم الحكومات حوافز لتشجيع التعاون بين كيانات القطاعين العام والخاص (انظر الإطار 3).

الإطار 3

إن الهند وجنوب أفريقيا من الأمثلة للبلدان التي تسعى إلى إيجاد وسائل لاستكمال البحوث التي تمولها الحكومة من خلال نقل الملكية الفكرية من أجل بناء القدرات في مجال التكنولوجيا البيولوجية. وتُعد الهند ضمن أكبر عشرة بلدان صناعية بعدد متزايد من طلبات براءات الاختراع. ولديها قوة عمل مدربة من الناحية التكنولوجية على استعداد للاستفادة من نقل التكنولوجيا المرخص به ولديها ثالث أكبر عدد من الأشخاص المدربين علميا وتقنيا. وتنظر الحكومة الهندية حاليا في قانون يتعلق بالملكية الفكرية يهدف إلى تمكين المؤسسات التي تمولها الحكومة من تسويق بحوثها، بجانب ضمان إعادة جزء من

[9] The Biotechnology Promise: Capacity-building for Participation of Developing Countries in the Bioeconomy" - UNCTAD, 2004

الدخل مرة أخرى إلى العلماء. وقد اتخذت جنوب أفريقيا خطوة إضافية؛ فقد سنت مؤخرا "قانون حقوق الملكية الفكرية من البحث والتطوير الممول من خلال الأموال العامة". ويهدف هذا القانون إلى تمكين وتشجيع الجهات التي تتلقى التمويل من الحكومة من حماية استعمال الملكية الفكرية وإصدار تراخيص لاستعمال نتائج بحوثها من أجل توفير حوافز لها للعمل مع الجهات الفاعلة في الصناعة لتسويق البحوث. وأقرت البلدان بأهمية الملكية الفكرية في مجالي الابتكارات وبناء القدرات.

- وكي تكون التكنولوجيات مفيدة، يجب أن تكون مناسبة لاحتياجات وقدرات البلد أو المجتمع المتلقي. ولا يؤدي نقل التكنولوجيا إلى منافع إذا كانت الموارد البشرية والهياكل الأساسية اللازمة لعملها غير متاحة.

- ولا ينبغي افتراض أن جميع عمليات نقل التكنولوجيا ستتم من البلدان الأكثر تقدما إلى الاقتصادات الأقل تقدما، أو أنها ستنشأ في القطاع الخاص. فيمكن أن يتم نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالموارد الجينية فيما بين البلدان النامية فضلا عن من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وعلى سبيل المثال، تستعمل عملية "بيوكس" (Biox) المملوكة لجنوب أفريقيا والمطورة فيها الآن في العديد من البلدان الأخرى، واستخدمت الحالة الناجحة لأكبر محطة تجريبية للاستخلاص الكهركيميائي للمذيبات داخل زامبيا في 40 منجما أخر في البلدان المتقدمة.[10] ومن الأمثلة الأخرى هي التكنولوجيات الكوبية المتعلقة بالتطعيم ضد الالتهاب السحائي B وفيروس التهاب الكبد B والستربتوكيناز المأشوب (انظر الإطار 4). وستزيد هذه التدفقات بقدر ما تنفذ حكومات هذه البلدان السياسات الملائمة المتعلقة بالابتكارات.

الإطار 4

إن تطعيم الالتهاب السحائي B من الأمثلة الجيدة لنقل للتكنولوجيا. ويشتمل نقل التكنولوجيات من كوبا إلى البلدان الجنوبية على التكنولوجيا الخاصة بإنتاج تطعيم فيروس التهاب الكبد B والستربتوكيناز المأشوب، على سبيل المثال. وتنتقل هذه المنتجات من المؤسسات الكوبية بموجب اتفاقات خاصة لتلبية الطلب المحلي من بعض المصنعين المحليين. وبالفعل، هناك ما يزيد عن 38 عملية تجارية جارية أو جار التفاوض بشأنها من كوبا إلى 14 بلدا في الوقت الحالي (الجزائر والبرازيل وكندا والصين ومصر والهند وإيران والمكسيك وماليزيا وروسيا وجنوب أفريقيا وتونس والمملكة المتحدة وفنزويلا).

وشهادة براءة الاختراع هي نموذج الأعمال الآخر الذي تطبقه المؤسسات الكوبية. ودخل مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية (CIGB) مع شركة هندية في اتفاق بترخيص غير حصري لنقل المعارف التكنولوجية المتعلقة بإنتاج إنزيم الدكستراناز. كما منحت براءة اختراع المضادات الحيوية البشرية إلى شركة CIM، وحصلت شركتان أوروبيتان على ترخيص غير حصري لاستغلال مبادئ هذه الطريقة (مقتطف من "تطوير التكنولوجيا البيولوجية الكوبية" Ernesto Lopez, Boris E. Acevedo, Ricardo Silva, Blanca Tormo, Ricardo Montero and Luis Herrera, 27th September, 2002 - .http://gndp.cigb.edu.cu/NEWS/PDF/Development%20Cuban%20Biotech.pdf

- يتطلب نجاح نقل التكنولوجيا في كثير من الأحيان التعاون بين الأطراف في المعاملة على مدار فترة من الزمن حتى يمكن تقاسم المعرفة والخبرة اللازمة لاستخدام التكنولوجيا. وفي هذه الحالات، تُشجع الشركات على اتخاذ التزام طويل الأمد والاندماج مع الثقافة والقيم المحلية. ولذا، فإن المعاملات التي تتم بالتراضي استنادا إلى تفاهم مشترك واحترام احتياجات وثقافة وقيم الطرف الآخر هي أفضل وسيلة لضمان نقل التكنولوجيا بفعالية مع المعارف المطلوبة من جانب المتلقي كي يعمل عليها.

- وكثيرا ما تكون إسهامات الحكومة والمؤسسات الأكاديمية في مجال البحوث الأساسية التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة من القطاع الخاص كي يتاح ثمار هذه البحوث للأسواق. ويؤدي نقل الملكية الفكرية والمعارف المتصلة بها أو ترخيصها للقطاع الخاص إلى وجود حافز للشريك من القطاع الخاص كي يستثمر رأس المال اللازم في العمل المشترك، وهذه هي أفضل وسيلة لتحويل البحوث الحكومية والأكاديمية بصورة سريعة إلى الأسواق. ولذا، من الضروري أن يكون هناك إطار لدعم إصدار التراخيص قائم على الأسواق

[10] *The Biotechnology Promise: Capacity-building for Participation of Developing Countries in the Bioeconomy"* - *UNCTAD, 2004* .http://stdev.unctad.org/docs/biotech.pdf

كي تدخل مؤسسات البحوث التابعة للقطاع العام في عمليات تعاونية مع القطاع الخاص، مما يساعد على إتاحة منافع حقوق الملكية الفكرية لعامة الجمهور.

وللأسباب الواردة أعلاه، فإن الأطر التنظيمية التي تدعم معاملات نقل التكنولوجيا استنادا إلى مناقشة الاحتياجات المتبادلة وشروط متفق عليها بصورة متبادلة بين الأطراف المتراضية هي أفضل الوسائل لضمان نقل التكنولوجيا بفعالية وترجمة هذه التكنولوجيا إلى منافع ملموسة لعامة الجمهور.

4) تدابير خاصة لبناء القدرات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية

5) وضع قوائم لنصوص نموذجية لاحتمال إدراجها في اتفاقات نقل المواد

غرفة التجارة الدولية

تلاحظ غرفة التجارة الدولية أن اتفاقات نقل المواد عنصر هام من نظام مستدام للحصول وتقاسم المنافع. غير أن تطوير شروط نموذجية لاتفاقات نقل المواد مدرج في عدد من الأقسام الأخرى في نص المفاوضات. ومن أجل تبسيط الأمور وإزالة الازدواجية وأوجه عدم الاتساق، توصي غرفة التجارة الدولية بتوحيد هذه الأقسام.

6) إنشاء آلية مالية

رابعا– الطبيعة

غرفة التجارة الدولية

يجب مواصلة تطوير النظام الدولي قبل تحديد طبيعته. ومن السابق للأوان تحديد ما إذا كان النظام الدولي يمكن أن يكون ملزما وإلى أي مدى. ويمكن تناول مسألة ما إذا كان النظام الدولي ملزما أم لا وتوضيح التفاصيل من خلال المناقشات الجارية.

ونتيجة لذلك، ينبغي ألا يستبعد الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع أي نتيجة في المرحلة الحالية وأن يحتفظ بالخيار 2 المتعلق بالطبيعة والمشار إليه في المرفق بالمقرر 12/9:

"2- مجموعة من الصكوك الملزمة و/أو غير ملزمة قانونا."